

سوريا

المجلس الوطني يرفض استبداله موسكو: واشنطن تصدر توجيهات إلى المعارضة السورية

بعد تشجيع المعارضة على تشكيل حكومة في الخارج، رأت موسكو أن الغرب يشجع على إسقاط النظام، في وقت كرّرت فيه واشنطن انتقادها للمجلس الوطني السوري الذي رفض، بدوره، أيّ إطار بديل عنه

انتقدت موسكو محاولات الغرب فرض أسماء لشغل مناصب قيادية في سوريا، كما انتقدت محاولاته تشكيل حكومة سورية في المنفى، في وقت جذدت واشنطن إعلانها فشل المجلس الوطني السوري في قيادة المعارضة. فيما ردّ المجلس، رافضاً أيّ إطار بديل عنه. وأعلن نائب وزير الخارجية الروسية، غينادي غاتيلوف، أنّ محاولات دول الغرب فرض لائحة من المرشحين ليشغلوا مناصب قيادية في سوريا تتعارض مع اتفاقات جنيف. وذكر غاتيلوف بأن بيان جنيف يقضي بأن يتشكل جسم حكومي انتقالي، على أساس الوفاق المتبادل بين الحكومة والمعارضة.

في السياق، قال المناطق باسم وزارة الخارجية الروسية، الكسندر لوكاشيفيتش، إنّ الغرب حين يدعو إلى تشكيل «حكومة سورية في المنفى» يشجّع السعي بلا هوادة على إسقاط النظام في دمشق. وأشار إلى أنّ «المسؤولين في الولايات المتحدة يعلنون أنهم لا يتوون انتظار تغيير موقف روسيا والصين، أي التلميح بلا مواربة إلى أنّ واشنطن ترى تسوية الأزمة السورية وفق شروطها حصراً، وفي الوقت نفسه تعلن مواصلة المساعي للضغط على الحكومة السورية، بما في ذلك عن طريق تشديد العقوبات». وقال إن واشنطن تصدر توجيهات مباشرة إلى المعارضة السورية بشأن ما يجب القيام به من أجل تشكيل «حكومة في المنفى» ومن يجب أن ينضمّ إليها إلى حد ذكر أسماء المرشحين، معتبراً أنه بهذا الشكل «يجري تشجيع المعارضين في الواقع لمواصلة خط الإصرار بلا مهادنة على إسقاط النظام في دمشق». من ناحيته، قال المتحدث باسم وزارة

الخارجية الأميركية، باتريك فنتريل، إنّ المجلس الوطني السوري لم ينجح في توسيع قيادته، مشيراً إلى وجود أشخاص أظهروا حسّ القيادة ويريدون أن يكون لهم دور في مستقبل سوريا. ورداً على سؤال خلال مؤتمر صحفي في وزارة الخارجية الأميركية عما إذا قررت أميركا التخلي عن المجلس الوطني السوري والمساعدة في التوصل إلى شيء جديد ومحسن، قال فنتريل إنّ «الشعب السوري هو من يختار تركيبة قيادته وممثليه، وفي ما يتعلق بالمجلس الوطني السوري، نحن لا نعارض أيّ دور له أو أيّ دور يحدّد له في الدوحة، وبدلاً من تهميش المجلس فإن مؤتمر الدوحة يشكل فرصة له للانضمام إلى تركيبة سياسية لديها صدقية أوسع داخل سوريا». وأضاف أنه «بعد عدة أشهر، لم ينجح المجلس الوطني في توسيع قيادته. في هذه الأثناء التقينا نحن

وأصدقاء آخرين للشعب السوري بأشخاص أظهروا حسّ القيادة ويريدون أن يكونوا جزءاً من مستقبل سوريا». وشدّد على أنه يتوجب على المعارضة أن تكون أكثر تنظيماً والتزاماً باستراتيجية، «ونحن لم نر ذلك في المجلس الوطني السوري، ولذا نساعد في تحديد بعض الأشخاص». وسئل عن توقعاته بشأن مؤتمر مجموعة «أصدقاء سوريا» في الدوحة، فرأى أنّ «ثمة حاجة ماسة لتشكيل تركيبة تمثل قيادة المعارضة»، مشيراً إلى أنّ أمامها عملاً سياسياً وإدارياً للتواصل مع المجتمع الدولي، والمساعدة في تنسيق التواصل والمساعدة. ولفت إلى أنّ السفير الأميركي في دمشق روبرت فورد سيتراس وفد الولايات المتحدة إلى الدوحة.

في موازاة ذلك، رفض المجلس الوطني السوري قيام أيّ إطار بديل منه. فقبل يومين من اجتماع موسع يعقده في

الدوحة، أبدى المجلس «جديته في الحوار مع كل أطراف المعارضة بشأن المرحلة الانتقالية وتشكيل سلطة تعبر عن كامل الطيف الوطني»، مؤكداً أنّ أيّ اجتماع في هذا الشأن «لن يكون بديلاً عن المجلس أو نقيضاً له». وقال عضو المجلس جورج صبرا إنّ «كل القوى

شهدت العاصمة
دمشق انفجار عبوة
ناسفة في حي
الزاهرة



ينتظرون دورهم لتبديل قوارير الغاز الفارغة في الحسكة أول من أمس (نائر السوداني - رويترز)

السياسية التي نشأت في الداخل ممثلة في المجلس، وإلا فمن أعطاه الشرعية؟». وأضاف «إذا كان المطلوب من توحيد المعارضة تسليح الجيش السوري الحر أو دعم الشعب السوري وإغاثته، فهذه كلمة حق. لكن إذا كان توحيد المعارضة يهدف إلى مفاوضة بشار الأسد فهذا لن يحصل ولا يقبل الشعب السوري به». ورداً على سؤال عن تأليف حكومة انتقالية أو في المنفى، سأل صبرا «هل يمكن أحداً أن يقول لنا ما مهمتها؟ إذا ألفنا حكومة لا دور لها، ألن تتحول جهة معارضة وتبدأ بالتآكل؟ ماذا تعني هذه الحكومة؟ إذا للتفاوض مع النظام لا نريدها».

ميدانياً، سارت تظاهرات مناهضة للنظام السوري في عدة مناطق سورية مطالبة بـ«العدالة الدولية» لمدينة داريا. وبرزت خلال التظاهرات شعارات مناهضة للولايات المتحدة، تأتي بعد الموقف الأميركي المشكك بقيادة المجلس الوطني السوري للمعارضة. وشملت التظاهرات عدة أحياء في مدينتي دمشق وحلب وريفهما، ومناطق في ادلب، والحسكة، وحماة، ودرعا وغيرها. وشهدت العاصمة دمشق انفجار عبوة ناسفة في حي الزاهرة «تبعه إطلاق نار كثيف». وأوضح المرصد السوري لحقوق الإنسان أنّ التفجير أدى إلى سقوط عدد من الجرحى. من جهته، قال التلفزيون الرسمي السوري إنّ «رهابيين فجروا عبوتين ناسفتين أسفرتا عن إصابة 16 مواطناً في منطقة الزاهرة الجديدة في دمشق». وفي ريف دمشق، أشار المرصد إلى أنّ محيط مدن وبلدات حرستا، ودوما، وعربين، وزملكا في الغوطة الشرقية يشهد اشتباكات، يرافقها قصف بالطائرات الحربية والمدفعية.

وانسحبت القوات النظامية السورية من محيط مدينة سراقب، التي يسيطر عليها المقاتلون المعارضون، بحسب ما أفاد المرصد. ولفت المرصد إلى أنّ المدينة الواقعة في محافظة إدلب ومحيطها «يعتبران الآن خارج سيطرة النظام بشكل كامل».

من جهة أخرى، أعلن الجيش السوري سيطرته على منطقة خان العسل في ريف حلب، التي كان يسيطر عليها مسلحو المعارضة.

(أ ف ب، رويترز، يو بي أي)

متابعة

تنديد دولي بـ«جريمة حرب» المعارضة المسلحة

أثارت عملية اعدام نغدها مقاتلون معارضون بحق جنود سوريين انتقادات من منظمات حقوقية دولية والأمم المتحدة. وعبرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن أسفها لاعداد جنود في الجيش السوري على أيدي معارضين مسلحين، معتبرة أنّها «جريمة حرب على الأرجح». وقال ناطق باسم المفوضية العليا، روبرت كولفيل، «شاهدنا الفيديو لتتو. من الصعب التحقق من المتورطين»، موضحاً أنّ المفوضية «ستدرس الصور بدقة». وتابع أنّه بعد مشاهدة اللقطات للمرة الأولى «لم يكن الجنود (الذين قتلوا في ما بعد) يقاتلون، ولذلك وفي هذه المرحلة يبدو أنها جريمة حرب على الأرجح، جريمة إضافية». وقال كولفيل «مرة جديدة ندعو الأطراف إلى احترام التشريع الانساني الدولي». من جهة أخرى، أشار كولفيل إلى أنّ

فصائل المعارضة المسلحة وقوات النظام السوري على حدّ سواء متورطة في عمليات اعدام تعسفية. وأكد أنه يجب ألا يكون لدى أي طرف «وهم» حول محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. من ناحيته، حضّ المجلس الوطني السوري مقاتلي المعارضة على «محاسبة» كل من ينتهك حقوق الإنسان، غداة اقدم مقاتلين على تنفيذ «اعداد ميداني» في حق جنود نظاميين أسروهم في شمال البلاد. وأشار رئيس لجنة حقوق الإنسان، في المجلس، رديف مصطفى إلى أنّ المطلوب «من المجتمع الدولي والمجلس الوطني والجيش الحر اتخاذ اجراءات لحلّ ظاهرة ارتكاب الانتهاكات»، مشدداً على أنّ المجلس الوطني «هيئة سياسية لذا لا قدرة له على محاسبة أحد، لكنه يدعو الجيش السوري الحر إلى أن يؤسس آليات للمراقبة والمحاسبة».

ورفض مصطفى فكرة اعتماد «المحاكم الثورية» لتحقيق هذا الهدف. واعتبر أنّ «أي انتهاك لحقوق الإنسان، وأي معاملة مسيئة في النزاع المسلح ترتكبها بعض الكتائب المسلحة، وأي قتل خارج إطار القانون، هي ممارسات شبيهة بما يرتكبه النظام». وأظهر الشريط الذي بثّ على موقع «يوتيوب» الإلكتروني قيام مقاتلين معارضين بتصفية جنود نظاميين أسروهم بعد هجمات على ثلاثة حواجز في محيط مدينة سراقب في محافظة إدلب. وأظهرت لقطات الفيديو أنّ البعض أطلق عليه الرصاص بعد أن استسلم. وعاملهم مقاتلو المعارضة بقسوة، قبل أن يطلقوا عليهم الرصاص مرة تلو أخرى، وهم راقدون على الأرض.

في سياق آخر، أفادت صحيفة «الغارديان» البريطانية بأنّ من وصفتهم بـ«المتطرفين» في سوريا صاروا يخشون

المواجهة في سوريا
أصبحت صداماً بين
أيديولوجيات

من انتشار الجهاديين الأجانب وسطهم. وقالت الصحيفة إنه «أصبح من الواضح، مع استمرار الحرب الأهلية الطاحنة في سوريا، أنّ المواجهة أصبحت صداماً بين الأيديولوجيات، وكأنها معركة الإرادة العسكرية، فالخطوط الأمامية في قلب حلب القديمة وضواحيها خلال المواجهة

العنيفة في صيف هذا العام تبدو الآن ثانوية في التنافس على تحديد نوع المجتمع الذي سينهض يوماً من تحت الأنقاض». وأضافت أن حركة المعارضة في سوريا وبالنسبة للجزء الأكبر منها «ظلت ودية للهدف الذي دفع الكثير من المواطنين والمدن والبلدات إلى تحدي هيمنة النظام الرئيس على حياتهم، ولكن على الهامش هناك دلائل على أنّ القيم الأصلية للثورة بدأت تتآكل وأصبحت المواجهة الآن أكثر تعقيداً مما كانت عليه». وأشارت الصحيفة إلى أنّ شخصاً عراقياً من قدامى مقاتلي القاعدة يُدعى «أبو اسماعيل» تخلى عن حركة التمرد في بلاده وتوجّه إلى سوريا للمشاركة في الجهاد، بعد أن حصل على مال من متجّرع في مدينة أربيل واشترى أسلحة من تاجر في محافظة الأنبار.

(أ ف ب، يو بي أي)